

# تحليل اداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان دراسة قياسية خلال الفترة من 1992 - 2022 م

■ د. محمد عبد الله محمد احمد\*

● تاريخ قبول البحث 07 - 05 - 2026م

● تاريخ استلام البحث 21 - 01 - 2026م

## ■ المستخلص:

هدفت الورقة إلى دراسة تحليل اداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2022، وإلى أي مدى تُعتبر هذه العوامل مُحددات لسعر الصرف في السودان. افترضت الورقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي وحجم الصادرات والواردات وسعر الصرف. وتوصلت الورقة إلى أهم النتائج وهي أن هناك علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف وكل من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وحجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك، هناك علاقة عكسية سالبة بين سعر الصرف وحجم الواردات. وسجل معامل التحديد ( $R^2$ ) قيمة 0.96، أي أن 96% من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي (OEX) يفسر بالمتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج سعر الصرف (الناتج المحلي الإجمالي، FR،  $X$ ،  $M$ )، بينما يعزى 4% فقط إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في النموذج والتي تساهم في الخطأ العشوائي. وأكدت إحصائية F البالغة 155.7328 ( $p > 0.01$ ) دلالة النموذج. وكان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفاً، أقل من واحد، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد الخطوط. وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المُعزز (ADF) لتقييم ثبات بيانات السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن للكشف عن العلاقات طويلة الأجل، وأشارت اختبارات السلاسل الزمنية إلى عدم استقرار في سعر

\* استاذ مشارك بقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الامام المهدي السودان Email:balle37@gmail-com

الصرف نتيجةً للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الناجم عن انفصال جنوب السودان عام 2011 وانخفاض التدفقات النقدية الخارجية من صادرات النفط. وقد ساهم ذلك في عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، وعدم استقرار سعر الصرف. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الورقة بضرورة بناء وتنويع احتياطي النقد الأجنبي لزيادة فعالية سياسة سعر الصرف، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات. وعند صياغة سياسة سعر الصرف، يجب مراعاة تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، إذ يؤدي إلى استنزاف كبير للدخل من خلال الإنفاق على الواردات، مما قد يكون له تداعيات سلبية على سعر الصرف.

● الكلمات المفتاحية: السودان، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات.

#### ■ Abstract:

The paper aims to study the analysis performance of the exchange rate policies in achieving economic stability in Sudan during the period from 1992-2022, and to what extent these factors are considered determinants of the exchange rate in Sudan. The paper assumed that the Statistically significant between the gross domestic product, the monetary reserve, the volume of exports and imports, and the exchange rate. The paper reached the most important results, which are that There is a positive direct relationship between exchange rate and gross domestic product , foreign exchange reserve, export Volume, Conversely, there is a negative inverse relationship between the exchange rate and import volume. The coefficient of determination ( $R^2$ ) registered a value of 0.96, meaning that 96 % of the total change in the official exchange rate (OEX) is explained by the independent variables included in the exchange rate model (GDP, FR, M, X), while only 4 % is attributed to other variables not included in the model that contribute to random error. The F-statistic of 155.7328 ( $p < 0.01$ ) confirmed the model's significance. The correlation coefficient between the independent variables was weak, less than one, indicating the absence of a multicollinear correlation problem. with the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test used to assess the stationarity of time

series data and ,the Johansen cointegration test applied to detect long-term relationships. Time series tests indicated exchange rate instability resulting from economic fluctuations and the instability caused by the secession of South Sudan in 2011 and the decline in external cash flows from oil exports. This contributed to the state's budget deficit, balance of payments deficit, and exchange rate instability. Based on these results, the paper recommended, It is essential to build and diversify foreign exchange reserve to increase the effectiveness of exchange rate policy, by increasing real GDP, reducing imports, and increasing exports. When formulating exchange rate policy, the impact of the GDP on Exchange rate must be considered, as it leads to a significant drain on income through import expenditure, which can have negative repercussions on the exchange rate.

- **Keywords:** Sudan, exchange rate, foreign reserves, gross domestic product, exports, imports.

#### ■ المقدمة:

السودان احد الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية ومشكلات اقتصادية قادت الدولة إلى تبني وتنفيذ برامج والإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي منذ يونيو 1978م، الا ان تلك السياسات خلال الفترة من 1978م-1990م لم تفلح في احداث النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار في كافة القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ابرزها تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية حيث نما الانفاق العام بمعدلات اعلي من الإيرادات العامة مما ادي إلى عجز في الموازنة العامة بأكثر من 13 % من الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم حتي وصلت إلى 70 % في المتوسط كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات 1.8 % مقارنة بالنمو الكبير في الواردات 7 % في المتوسط ولمعالجة ذلك الوضع انتهجت الدولة حزمة من الاصلاحات الاقتصادية في فبراير 1992م والتي من اهمها سياسة تحرير سعر الصرف الجنيه السوداني، حيث يلعب سعر الصرف دور اساسي في توازن ميزان المدفوعات وتحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر ذو اهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى الزيادة في حصيلة البلاد من النقد الاجنبي،

فما هي العوامل المحددة لسياسات سعر الصرف خلال الفترة من 1992-2022م؟. والي مدى يؤثر اداء سياسات الصرف علي الاستقرار الاقتصادي في السودان؟. وبناءا على هذه الأسئلة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

#### ■ فرضيات الورقة:

- وجود علاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي .
- وجود علاقة بين سعر الصرف ومكونات ميزان المدفوعات (صادرات، واردات) .
- وجود علاقة بين سعر الصرف واحتياطي النقد الاجنبي .

#### ■ هدف الورقة:

هدفت الورقة إلى تحليل اداء سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي السوداني خلال الفترة من 1992-2022م، وذلك من خلال الاتي:-

- 1- توضيح اثر سياسات سعر الصرف علي الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- تحليل اداء سياسات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات (صادرات، واردات) .
- 3- معرفة تأثير سياسات سعر الصرف علي احتياطي النقد الاجنبي .

#### ■ منهج الورقة :

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك ببناء وتقدير نموذج سعر الصرف كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي واحتياطي النقد الاجنبي وقيمة الصادرات والواردات). وذلك من خلال دراسة ما ورد من بيانات السلاسل الزمنية في بعض المصادر الثانوية (النشرات والدوريات المتخصصة في الفترة من 1992م-2022م).

## ■ الدراسات السابقة:

- دراسة محمد عبد الله محمد احمد(2024): أثر الإنفاق الحكومي علي سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (2000-2022)

هدفت الورقة إلى دراسة اثر الانفاق الحكومي علي سعر الصرف ،اتبعت الورقة المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي علي بيانات سلاسل زمنية ،توصلت الورقة إلى نتائج اهمها ،ان الانفاق الحكومي يؤثر طرديا ويجابيا في سعر الصرف ،وجاءت اهم التوصيات عند صياغة سياسة سعر الصرف لابد من الأخذ في الاعتبار أثر الانفاق الحكومي علي سعر الصرف ،لأنه يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي ،قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف.

- دراسة محاسن عثمان محمد نور(2019م):

اثر التغير في الناتج المحلي الاجمالي علي سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 - 2018م، هدفت الورقة لمعرفة اثر التغير في سعر الصرف من خلال دراسة اثر الناتج المحلي الاجمالي علي سعر الصرف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والقياسي في تقدير نموذج الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف واوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار الاجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

- دراسة سهام احمد دفع الله بابكر(2014م):

محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978-2010م، هدفت الدراسة إلى معرفة سعر الصرف والمتغيرات المؤثرة فيه، وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له واوصت الدراسة بتقريب الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

- دراسة عبید الله محجوب عبید الله (2013م):

قياس تاثير تقلبات سعر الصرف علي اداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، استخدم الباحث الوصفي التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار

الذاتي المشروط بعدم التجانس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ان تقلب سعر الصرف كان له تأثير ايجابي علي الميزان التجاري، واوصت الدراسة بادارة سياسة سعر الصرف في السودان.

#### -دراسة هيثم ضيف الله ابكر(2011م):

نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، هدفت الدراسة إلى معرفة محددات سعر الصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سعر الصرف واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصادرات باعتبارها اهم مورد للنقد الاجنبي.

#### ■ المحور الاول: الاطار النظري لاتجاهات سياسات سعر الصرف:

##### ● ماهية سعر الصرف:

ان تطور العلاقات الاقتصادية وتداخل المصالح بين الدول وتزايد عمليات التبادل التجاري عن طريق الاستيراد والتصدير، استوجب وجود نسبة تبادل بين عملات الدول، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من اجل تقدير اسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الاجنبي.

##### ● مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بانه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة باخري(السيد السريبيتي2009م، ص.246)، ونستنتج من ذلك ان تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود اداة لتسوية هذه المبادلات، فاقتناء سلعة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملات المحلية إلى العملات الاجنبية. ويعرف ايضا علي انه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية، كما يمكن ان نعرفه بطريقة عكسية علي انه قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة اجنبية.(محمد خليل 2004م، ص.17).

## ● انظمة سعر الصرف:

ان تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الاجنبي، والذي يعتبر من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر علي المعاملات الاقتصادية الدولية، اذ يعكس العلاقات المترتبة بين الاقتصادات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول. حيث يتم تحديد اسعار الصرف كأى سلعة وفقاً لقوي (العرض والطلب) بدلالة نظام الصرف المتبع، الشيء الذي ادي إلى تعدد الانظمة المفسرة لسياسات سعر الصرف تبعاً لتطور الانظمة النقدية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي علي مر التاريخ وهي:

### 1 - قاعدة أو معيار الذهب:

بدأ هذا النظام بشكل شامل واتخذ شكلاً عالمياً عام 1879م عندما انضمت اليه كل البلدان الصناعية في ذلك الحين، واهم خصائص هذا النظام تتمثل في الآتي:

- تثبيت سعر رسمي للذهب وعليه يتم التحويل بحرية بين العملة المحلية والذهب.
- حرية التجارة في الذهب والعملات الأخرى.
- دعم الصكوك والأوراق النقدية باحتياطيات من الذهب.

إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً. وهو ما يعرف بنظام سعر الصرف الثابت الذي تطور فيما بعد إلى نظام سعر الصرف المعوم المدار، وهو النظام السائد حتى وقتنا الحاضر. وفيما يلي نستعرض هذا التطور بشكل موجز. (فريد، وعبدالوهاب 2012، م. ص. 22).

### 2 - نظام سعر الصرف الثابت:

تم الاعلان عن هذا النظام سنة 1945م في اعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تم التوصل إلى اتفاقية بریتونوودز (Britton Woods) بالولايات المتحدة الأمريكية

التي ارسى اسس النظام النقدي العالمي الجديد، ومتضمنةً اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولي وبموجب تلك الاتفاقية تلتزم كل دولة عضو في الصندوق باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار أو الذهب. كما تفرض علي الدول التدخل في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات في اسعار صرف عملاتها بأكثر من 1٪ حول اسعارها الرسمية المعلنة. وكان من نتائج هذه الاتفاقية ان تم احلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب التي كانت سائدة سابقاً ( عبد الفتاح أبو شرار 2006، م، ص 35).

### 3 - نظام سعر الصرف المعموم:

مع تنامي الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية علي الحرب الكورية في الخمسينات والحرب الفيتنامية الستينات من القرن العشرين زادت مديونيتها الخارجية، مما شكل تهديدا للأرصدة الامريكية من الذهب، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى اعلان التخلي عن التزامها الدولي وفق اتفاقية بريتونوودز بصرف الدولار بالذهب، في 15 اغسطس 1971م.

وفي 18 ديسمبر من نفس العام اضطرت الولايات المتحدة إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات 14 دولة صناعية بنسبة 12 ٪، ثم لحقته بتخفيض اخر في شهر فبراير 1973م بنسبة 8 ٪. وعلي اثر ذلك بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم اسعار صرف العملات العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك اسعار الصرف تتحدد في السوق حسب آلية العرض والطلب.

### المحور الثاني: سياسات سعر الصرف في السودان:

تمثل سياسة سعر الصرف ركن اساسي من اركان السياسة الاقتصادية اذ ان سعر الصرف ماهو الا انعكاس لكل التوازنات أو الاختلالات في الاقتصاد، وان الاصلاح الاقتصادي الحقيقي هو الذي يحقق في النهاية التوازن في سوق الصرف الاجنبي. كما ان استقرار العملة يؤثر علي ما هو اكثر من قيمتها تجاه العملات الاخرى، اذا ان اثار عدم استقرارها تتشعب لتشمل كل الاداء الاقتصادي علي اتساعه، وذلك لان سعر الصرف يمس قرار المستثمر المحلي والخارجي علي السواء، كما يمس موقف المدخرين واختباؤهم لاوعية الادخار

المتاحة ويمس ايضا سوق المال واسعار الصادرات والواردات من سلع وخدمات (مصطفى عبد الله 2016م، ص.5).

لقد مرت سياسات تحرير سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

#### 1 - سياسة تحرير سعر الصرف 1992-1999م:

في 2 فبراير 1992م تم الاعلان عن انتهاء سياسات التحرير الكامل للاقتصاد السوداني، حيث شملت السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سعر الصرف النقد الاجنبي وتمثلت اللوائح والاجراءات في مجال سعر الصرف في الآتي:-

- الغاء نظام السوق الرسمي والسوق الحر وقيام السوق الموحد للتعامل بالنقد الاجنبي.
- تقويم سعر الصرف بالنسبة للعملة الاجنبية بواسطة لجنة من البنوك التجارية وفقا لمؤشرات العرض والطلب. (محمدي نورين، يونيو 2010م، ص.65).

وادي تحرير سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الاجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف الجنيه ليصل في اكتوبر 1993م إلى 300 جنيه للدولار، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم واتساع الفجوة في الموارد الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة مما حدا بتحديد سعر جديد من قبل البنك المركزي هو 522 جنيه للدولار. واستمر هذا الوضع حتى يونيو عام 1994م حيث تم الغاء نظام السعيرين وسمح لكل بنك تجاري بتحديد اسعار البيع والشراء يوميا ويقوم بنك السودان بحساب متوسط ترجيحي يتم التعامل به من قبل بنك السودان، وفي عام 1995م تمت اجازة لأئحة تنظيم اعمال الصرافة بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي حيث تم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الاجنبي.

وتمثلت اهداف سياسة تحرير سعر الصرف في: (عبد الوهاب عثمان 2001م، ص.95)

- 1 - تحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد علي زيادة وتحرير الصادرات.
- 2 - تشجيع المستثمرين الاجانب والسودانيين لزيادة حصيللة النقد الاجنبي.

3 - اتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للصادرات والواردات.

منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة علي التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه الفترة شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الاجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروعات البترول السوداني، وادي ذلك إلى توفر النقد الاجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وازالته بنهاية العام 1999م .

## 2 - التعويم المدار 1999-2008م:

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط والتي اسهمت في توفير موارد مقدره لسوق النقد الاجنبي، وفي هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث اصبحت قوي العرض والطلب هي المحدد الاساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الاجنبي لتصحيح المسار ولإدارة السيولة في الاقتصاد.

## 3 - التعويم المدار والازمة المالية العالمية 2009م-1120م:

نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية في الموجة الثانية فقد تقلصت عادات البترول بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع، وذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الاجنبي ومن اهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي مرة اخري في اوائل عام 2009م وبدات اسعار الصرف تتعدد. كما تمثل الاثار المترتبة علي انفصال جنوب السودان اهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الاجنبي، حيث فقدت البلاد 67 ٪ من موارد النقد الاجنبي وحوالي 65 ٪ من الايرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة إلى القطاعات الانتاجية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ 2011م وتدني الانتاج الحقيقي في القطاعات الانتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وترتب علي ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكاليف المعيشة تبعاً لذلك.(مصطفى عبد الله 2016م، ص.6)

## 4 - التعويم المدار وشح النقد الاجنبي 2011م-2220م:

نتيجة لانفصال جنوب السودان وفقدان عادات البترول تعمقت مشكلة ندرة موارد النقد الاجنبي، فهدفت سياسة سعر الصرف في 2011م علي المحافظة علي استقرار اسعار الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الطلب علي الند الاجنبي وتم منع اصدار خطابات الضمان بالعملة الاجنبية لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح حكومة وشركات البترول. واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المون المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الاجنبية بهدف الوصول إلى سعر صرف مستقر ومتزن، حيث تم تصحيح اسعار الصرف في 2012م وتخفيض سعر الصرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية من 2.670 جنية للدولار إلى 4.398 جنية بنسبة 65 % وبالمقابل انخفض اسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلى حدود 5.600 جنيه للدولار بنسبة 94 % وكذلك في عام 2013م تم تصحيح سعر صرف الجنيه في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية من 4.4 جنيه للدولار إلى 5.7 جنيه للدولار، وبلغت الفجوة بين السعر الرسمي (6.2) والموازي (8.8) 42 % بنهاية عام 2014م، وقفزت إلى 85 % في نهاية عام 2015م، وفي عام 2016م اتخذ بنك السودان المركزي العديد من السياسات ادت إلى احداث استقرار نسبي في سعر الصرف حيث تقلست الفجوة بي السعر الرسمي والموازي إلى 5 % فقط بنهاية عام 2016م، وتم ايضاً التعديل في سعر الصرف التاشيري للسوق المنظم عدة مرات في عام 2017م وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ومواصلة لجهود بنك السودان المركزي للمحافظة علي استقرار سعر الصرف، تم اثناء الية صناع السوق كجهة مستقلة لاعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ونتيجة لذه الاجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 % في ديسمبر 2017م إلى 71 % في ديسمبر 2018م. وعلي مدي العاميين الماضيين استمر التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الامريكي حتي وصل إلى قيمته إلى 250 جنيه سوداني لكل واحد دولار امريكي في عام 2020م، حيث يعتقد ان 90 % من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي. ولتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تم التخلي عن سياسة

سعر الصرف المون المدار وانتهاج سياسة تحرير سعر الصرف بالكامل في عام 2021م، وقفز سعر الصرف إلى 375 جنيه للدولار واستمر التراجع في سعر الصرف حتي تجاوز سعر صرف الجنية 571 جنيه للدولار كاعلي معدل له بنهاية عام 2022م (احمد محمد، 2024، ص41).

■ المحور الثالث: تحليل اداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان:

لقد شهد الاقتصاد السوداني عدد من السياسات المتعلقة بتخفيض سعر الصرف التي كانت ترمي إلى تحقيق هدف اساسي هو تحسين اداء الاقتصاد السوداني ورفع كفاءته من خلال التأثير على مؤشرات الكلية التي تربط بسعر الصرف، حيث ان تدهور سعر صرف العملة الوطنية عمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على ارتفاع الاسعار المحللة كما ساعد بطريقة غير مباشرة إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، حدث ان اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان اكبر واهم من اثر التغيرات النقدية أي (اثر نمو الكتلة النقدية)، وان عدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بن السعر الرسمي والسعر الموازي الذي وصل إلى اكثر من 25% خلق مناخا اثر سلبي على مصادر النقد الاجنبي، وادى ذلك إلى تسارع وتيرة سعر الصرف الموازي عن السعر الرسمي حتى وصلت قيمته إلى 250 جنيه سوداني لكل واحد دولار امريكي في عام 2020 م. (احمد محمد، 2024، ص43).

ان استقرار اداء مؤشرات الاقتصاد الكلي تعتبر حاجة ضرورية والمرآة العاكسة لتفاعل العرض الكلي والطلب الكلي، نجدتها تتمثل في سعر الصرف وموقف الحساب الجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فان الاختلال في اداء هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية نجم عنه ذلك عدم استقرار في نظام اسعار الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الاسواق الخارجية فنعكس ذلك بدور على الحساب الجاري وميزان المدفوعات الذي عانى عجزاً متواصلًا عبر سنوات طويلة تسببت فيه صعوبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد السوداني، حيث سجل ميزان المدفوعات في عام 2019 م عجزاً قدره 1.9 % مليار دولار مقارنة بـ 1.5 % مليار دولار امريكي في العام 2018 م، كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات 1.8 % مقارنة بالنمو الكبير في الواردات 7 % في المتوسط، وادي العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى ترجع احتياطات النقد الاجنبي مما تسبب في نقص

متقطع في السلع الاساسية مثل الوقود والقمح والادوية، ومما ترتب على ذلك من تدهور في البنات الاساسة و تراجع في الخدمات الاجتماعية ومستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر في السودان(هويدا ابراهيم، يونيو 2016م، ص 34).

يعتبر نمو الناتج المحلي الاجمالي هدف اساسي تسعي له جميع الدول لكونه يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، الادخار والاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى يمثل مزيدا من السلع والخدمات المنتجة داخليا وبالتالي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، واتباع سياسة سعر الصرف المناسبة تؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بتصدير الفائض إلى الخارج وجلب مزيد من العملات الصعبة وزيادة احتياطي النقد الاجنبي وتحسين ميزان المدفوعات. كما سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو سالباً نتيجة لانكماش الاقتصاد السوداني في عام 2018 م وانخفض بنسبة 8.2 % في عام 2020 م، نتيجة إلى الازمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19- حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 62 % تقريبا خلال الخمس سنوات الماضية من 1.910 دولاراً امريكياً في عام 2015 م إلى 0.730 دولار امريكياً في عام 2020 م (محاسن نور، 2020م، ص 36).

ونتيجة لزيادة الانفاق الحكومي ونقص الإيرادات العامة للدولة عانى السودان عجزاً مالياً مستمراً حتى وصل في عام 2019م إلى 11 % من الناتج المحلي الاجمالي، كما تفاقم العجز المالي أكثر بسبب انخفاض نسبة الضرائب مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت الإيرادات العامة 5.4 % فقط من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 م. (جوفاس اساري واخرون، ديسمبر 2020م، ص 43).

فيما عكست ميزانية 2020م عجزاً بلغ 1.6% مليار دولار، ويمثل الانفاق الحكومي 19 % من الناتج المحلي الاجمالي، مع تكبد الحكومة لتكاليف كبيرة من خلال تقديم الاعانات والدعم للقمح والوقود والكهرباء أو من خلال الدعم الضمني من خلال سعر صرف الدولار الجمركي المبالغ في قيمته، والمحدد بـ 55 جنية سوداني لكل واحد دولار امريكي، لذا نشأ سعر صرف موازي ومتباين عن السعر الرسمي علي مدي العاميين الماضيين وصلت قيمته حوالي 250 جنية سوداني لكل واحد دولار امريكي في عام 2020م، حيث يعتقد ان 90% من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي.

### ■ المحور الرابع: بناء نموذج الدراسة:

ان التعبير عن الظاهرة الاقتصادية في شكل رياضي، واتجا العلاقة بن متغيرات الدراسة يكون بناء علي ما تقدمه النظرية الاقتصادية، وسعر الصرف هنا كظاهرة اقتصادية يشبه الدوال السلوكية في أنه يتأثر ببعض المتغيرات فمن هذا المنطق تم تحدد متغيرات النموذج، فسعر الصرف كمتغير التابع عرف بأنه المتغير الذي تتحدد قمته تبعاً للقمم التي تتخذها متغيرات اخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة.

#### ● صياغة العلاقات الاقتصادية:

صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في شكل رياضي يمكن من قياس معاملاتهما، وتحديد المتغيرات، ولتقدير نموذج العوامل المؤثر علي سعر الصرف، والبيانات التي تم تناولها في هذا النموذج هي قيم الناتج المحلي الاجمالي وقيم الصادرات والواردات وبالإضافة إلى احتياطي النقدي الاجنبي، ولأهمية سعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية تم صياغة دالة سعر الصرف في السودان في الفترة (2000-2022م) . وفقاً للصيغة التالية:

$$OEX = f( GDP, FR, X , M)$$

حيث ان:

(OEX): معدل سعر الصرف الرسمي متغير تابع، و(GDP): الناتج المحلي الإجمالي، و(FR): احتياطي النقد الأجنبي، (X): قيمة الصادرات، قيمة الواردات (M)، وجميعها تمثل المتغيرات المستقلة لمعادلة سعر الصرف.

#### ● تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (قد يكون نموذج خطي أو غير خطي) والشكل الرياضي يوضح ان سعر الصرف دالة في الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات وقيمة الواردات واحتياطي النقد الاجنبي.

$$OEX = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 FR + \beta_3 X + \beta_4 M + U_t$$

### ● تحليل ومعالجة البيانات:

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشمل علي متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها من قبل التحليل القياسي في ظل وجود الاخطاء العشوائية الناتجة من اخطاء في القياس لهذه المتغيرات وعليه فان دقة التقديرات تعتمد بشكل اساسي علي حجم وطبيعة الاخطاء لذا لا بد من تحسين دقة النموذج القياسي عن طريق التحليل الاولي للبيانات وخاصة اذا كانت البيانات مرتبطة بالسلاسل الزمنية.

### ● اختبار استقرار وسكون السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز بان بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ويقود عد الاستقرار هذا إلى تنبؤات غير موثوق بها. وعلي الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها في بيانات السلسلة الزمنية من اهمها

1 - اختبار جذور الوحدة: وعند اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما اذا كان المتغيرات موضوع الدراسة ساكنة في مستواها أو عند حساب الفرق الاولي، وعلي المستوي التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار سكون السلسلة ومن اهمها:

### ● اختبار ديكي فلر:

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج واختبار سكون واستقرار السلسلة او جزر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فلر، الذي يقوم علي ادراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتي تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فان النموذج يؤدي إلى وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعاني من عدم استقرار السلسلة ( طارق محمد الرشيد واخرون، 2014م، ص45).

جدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فلر لاستقرار متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	القيمة المحسوبة (قيمة اختبار ديكي فلر)	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية ٥ %	مستوي استقرار السلسلة
OEX	-2.414263	-2.981038	الفرق الاول
GDP	14.33021	-2.991878	الفرق الاول
FR	-2.459056	-2.971853	الفرق الاول
X	-1.855238	-2.976263	الفرق الاول
M	-2.783040	-2.967767	الفرق الاول

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

ومعلوم انه اذا كانت قيمة اختبار ديكي فلر (القيمة المحسوبة) اكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5 % لسلسلة بيانات المتغير فان ذلك يدل علي استقرار السلسلة ومن خلال الجدول (1) وبعد اجراء الاختبار وجد ان جميع المتغيرات استقرت في الفرق الاول.

2 - اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن في الاجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، فبيانات السلاسل الزمنية اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يكون فيها الانحدار المقدر حقيقي وغير خاطئ (طارق محمد الرشيد واخرون 2014، م، ص 55).

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)

	0.05	Trace		Hypothesized
0.0000	47.85613	82.10980	0.826541	None *
0.0333	29.79707	31.30723	0.459480	At most 1 *
0.0988	15.49471	13.46575	0.365494	At most 2
0.6011	3.841466	0.273401	0.009383	At most 3

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews)

ومن خلال نتائج اختبار التكامل المشترك اتضح ان وجود تكامل مشترك من اتجاه واحد. وهذا يدل علي استقرار السلاسل الزمنية وتوازن النموذج في الاجل الطويل وان عدم استقرار البيانات في مستوياتها لا يؤدي إلى تقدير خاطئ.

3| اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

لاكتشاف مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تم استخدام مصفوفة الارتباطات الخطية لمعرفة المشكلة والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار.

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد

M	X	FR	GDP	
0.2940547378974892	0.06627650771691689	-0.06708202812270982	1	GDP
0.3969577486832864	0.6174327209525824	1	-0.06708202812270982	FR
0.79067360051983	1	0.6174327209525824	0.06627650771691689	X
1	0.79067360051983	0.3969577486832864	0.2940547378974892	M

• المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

بالنظر إلى مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف من حيث درجة الارتباط واقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة التفسيرية.

تقدير النموذج : باستخدام طريقة المربعات الصغري العادية بواسطة برنامج Eviews

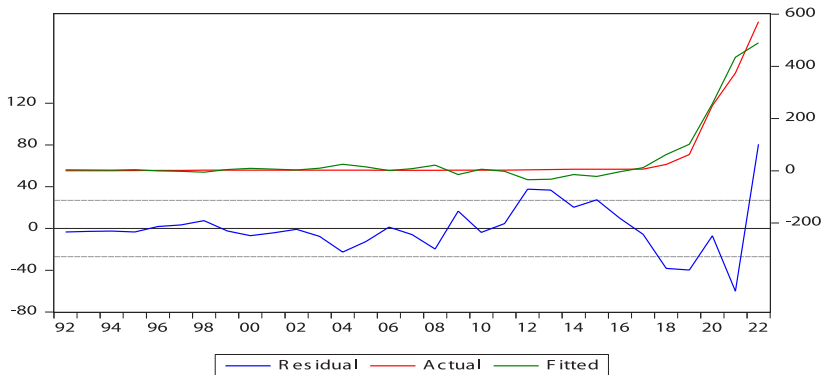
جدول رقم (3) يوضح نتائج تقدير النموذج الخطي لدالة سعر الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.611631	9.487184	1.013117	0.3203
GDP	0.082972	0.003403	24.38394	0.0000
FR	0.024130	0.011625	2.075637	0.0480
X	0.006691	0.003089	2.165756	0.0397
M	-0.011771	0.002595	-4.535260	0.0001

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

R-squared = 0.96 ، Adjusted R-square = ، 0.95 F-statistic = 155

Prob(F-statistic) = 0.000000 ، Durbin-Watson stat = 1.57



الشكل رقم (1) العلاقة بين سعر الصرف الفعلي والمصحح والبواقي.

● المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

### ■ تقييم نتائج التقدير للنموذج المقدر:

#### ● تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

يتم تقييم نموذج الدراسة حسب المعيار الإقتصادي من خلال إشارات مقدرات معلمات نموذج الدراسة كما يلي:

1- إشارة الثابت موجبة توافق النظرية الإقتصادية حيث أن قيمة الثابت تمثل متوسط قيمة سعر الصرف عندما تصبح قيمة المتغيرات المستقلة صفر.

2- معامل الناتج المحلي الإجمالي موجب يتفق مع النظرية الإقتصادية حيث ان رفع قدرات إقتصاد السودان الإنتاجية والسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية ( تحسن من قيمة سعر الصرف الرسمي).

3- إشارة معامل الصادرات موجبة توافق النظرية الإقتصادية إذ أن إرتفاع قيمة الصادرات يعني إنخفاض سعر الصرف.

4- إشارة معامل الوردادات سالبة توافق النظرية الإقتصادية إذ أن إرتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة الوردادات.

5- إشارة معامل الاحتياطي النقدي الاجنبي موجبة توافق النظرية الإقتصادية، وان ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي الاجنبي له اثر في رفع قيمة سعر صرف العملة المحلية.

#### ● تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي:

1- جودة توفيق المعادلة المقدرة: يتم ذلك بواسطة اختبار (R-squared) هوما يسمى بمعامل التحديد، فاذا كانت قيمة عالية دل ذلك علي جودة توفيق النموذج، لفحص جودة توفيق النموذج نستخدم معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared الذي يفسر إجمالي التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغيرات المستغلة. وهذا يعني أن 96 ٪ من إجمالي التغير في سعر الصرف تفسره المتغيرات المضمنة

في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي ( $X, M, FR, GDP$ ) بينما 4 % منه يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي . 96 % من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي (OEX) يفسره المتغيرات المضمنة في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي ( $X, M, FR, GDP$ ) ومما مقداره 4 % يعزى لمتغيرات أخرى لم تضمن في المعادلة تدخل في حد الخطأ منها عوامل نفسية والمضاربات وعامل الدولار يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي.

2- فحص معنوية المقدرات (فحص اعتماد تأثير المتغيرات المستقلة): تستخدم إحصائية ( $t$ ) لفحص المقدرات كل على حده للحكم على مدى اعتمادها إحصائياً (إختلافها عن الصفر). وبناء على بيانات الجدول السابقة يلاحظ إختلاف مقدرات جميع متغيرات نموذج الدراسة عن الصفر، ويظهر ذلك في كل القيم الإحتمالية (Prob) والتي تقل جميعها عن (0.05) مما يدل على أنها معتمدة إحصائياً وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة كل على حده لها أثر حقيقي على المتغير التابع سعر الصرف

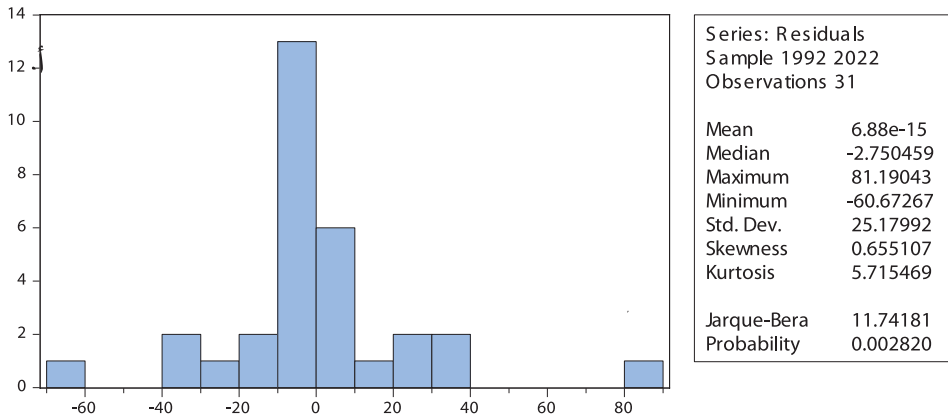
3- فحص اعتماد النموذج إحصائياً: معنوية النموذج الكلية: يتم ذلك بواسطة اختبار ( $F$ ) ويتم مقارنتها بالقيمة الاحتمالية ومستوي الدلالة المعنوية (0.05) فاذا كانت القيمة اقل من مستوي المعنوية يتم قبول الفرض البديل وان نموذج الانحدار معنوي، اما اذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي المعنوية يتم قبول فرض العدم وان نموذج الانحدار غير معنوي. ومن الجدول رقم (2) من خلال قيمة  $Prob(F-Statistic)$  والتي كانت (0.000000). يكون النموذج ككل معنوي. وهذا يدل على اعتماد النموذج إحصائياً، أن هنالك أثر حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع سعر الصرف.

4 - تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

مشكلة الارتباط الذاتي: للتأكد من ان معاملات الاخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً يتم اختبار ذلك بواسطة اختبار ديرين - واتسون (Durbin-Watson) فاذا كانت قيمة اختبار ديرين واتسون (1.57)، ملحق (2) تساوي القيمة المعيارية (2)

أو قريبة منها، هذا يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. اما اذا كانت اقل من (1.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي موجب، واذا كانت القيمة اكبر من (2.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي سالب.

5- اختبار التوزيع الطبيعي: يتم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحديد وجود افتراضات التوزيع الطبيعي في نموذج الانحدار. ويمكن الكشف عن التوزيع الطبيعي للمتغيرات من خلال النظر إلى الاحتمالية أو قيمة probability باستخدام اختبار skewness، وتظهر النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة ان القيمة الاحتمالية تبلغ 0.000000 وهي أقل من 0.05 أو عند  $\alpha=5$  وبهذا تكون بيانات الدراسة موزعة بشكل طبيعي.

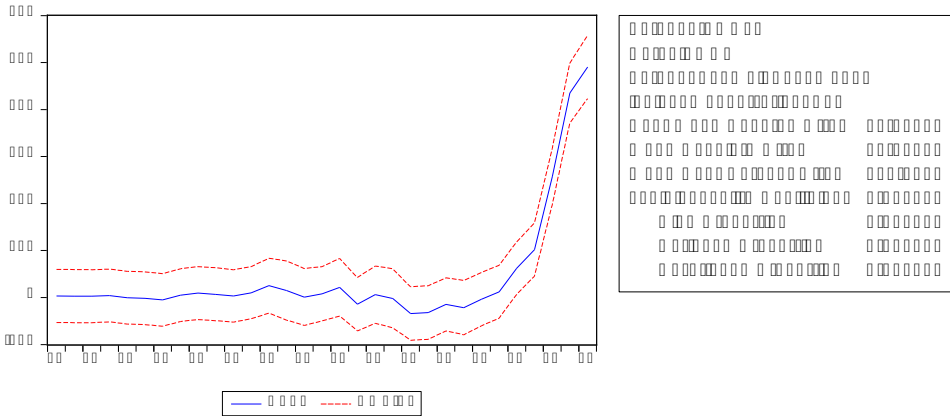


الشكل رقم(2) التوزيع الطبيعي للبواقي

• المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

## 6 - اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ

من الاختبارات التي تستخدم لمعرفة قدرة النموذج علي التنبؤ اختبار تساوي تايل، وكل ما كان معامل تايل اقل من الواحد الصحيح كل ما كان النموذج له القدرة علي التنبؤ بالقيم المستقبلية، والعكس الصحيح، وفي هذا النموذج نجد ان قيمة معامل تايل تساوي (40.09) وهي اقل من الواحد وهذا يعني ان النموذج له القدرة علي التنبؤ بالقيم المستقبلية.



الشكل رقم(3) اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ

• المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews).

### ■ النتائج :

وحسب النظرية الاقتصادية هنالك علاقة طردية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الاجنبي وحجم الصادرات وتخفيض سعر الصرف. وهنالك علاقة عكسية سالبة بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات ويمكن توضيحها كالآتي:

العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني لم تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي لم تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتسهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وذلك للآتي:

معظم الصادرات السودانية عبارة عن سلع زراعية مما يعني ضعف استجابتها لسعر الصرف لان مرونتها العرضية قليلة وتتأثر بعوامل طبيعة وعوامل اقتصادية داخلية وخارجية.

العوامل الطبيعية تتمثل في الظروف المناخية وملائمتها لنوع السلع مما جعل كثير من الصادرات السودانية موسمية.

والعوامل الاقتصادية تتمثل في اعتماد الصادرات السودانية علي مدخلات انتاج مستوردة من الخارج وان انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج مما يعوق منافستها في الاسواق العالمية.

العلاقة العكسية بين حجم الواردات وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية لم تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وزيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى بنك السودان، ولم تساهم في انخفاض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك للأسباب الآتية: معظم واردات السودان سلع استهلاكية أساسية و سلع رسما لية استراتيجية ضرورية ومدخلات انتاج وهذه الخصومية تجعلها ضعيفة المرونة بالنسبة للتغيير في سعر الصرف. وعليه فان سياسة تخفيض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية بقصد زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات وزيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي كانت ضعيفة الاثر وبالتالي ظل ميزان المدفوعات يعاني من عجز مستمر.

#### ■ التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة يمكن إستخلاص بعض التوصيات، وأهمها:

- 1 - ضرورة تنوع مصادر الدخل في الإقتصاد المحلي من خلال إستغلال كافة الموارد الإقتصادية المتاحة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتعدينية واستخدامها كمصدرا رئيسا لتمويل الواردات.
- 2 - عند صياغة السياسات سعر الصرف لابد من الأخذ في الإعتبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، لأنه من يفضي إلى إستنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف .
- 3 - إن تشجيع إنتاج السلع التي يتميز فيها السودان بميزة نسبية من خلال الإعفاء من الضرائب، أفضل لسياسة إحلال الواردات. لأن هناك بعض السلع المستوردة لاتستجيب للزيادة في سعر الصرف و الضريبة علي الواردات .

#### ■ المراجع:

- 1 - مجدي الامين نورين، اثر انتاج وتصدير البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصري، العدد السادس والخمسون، يونيو 2010م.
- 2 - عبد الوهاب عثمان منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع العملة، 200م.
- 3 - علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - الأردن - سنة 2006م .

- 4 - مصطفى محمد عبدالله، اثر تقلبات سعر الصرف علي التضخم في السودان، بنك السودان مجلة المصرفي العدد80، يونيو2016م.
- 5 - فريد بشير طاهر، وعبدالوهاب الامين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتني، المملكة العربية السعودية، الدمام الطبعة الاولي، 2012م.
- 6 - التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام من 2000-2021م.
- 7 - طارق محمد الرشيد واخرون، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، جي تاون للنشر، 2014م.
- 8 - جوفاس اساري واخرون، السودان والاقتصاد العالمي فرص نحو التكامل والنمو الشامل، مركز النمو الدولي، ديسمبر 2020م
- 9 - هويدا محبوب ابراهيم، تطور اداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 2004الي 2014م، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثمانون يونيو 2016م.
- 10 - السيد محمد احمد السريبيتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2009م،
- 11 - محمد كمال خليل، سوق الصرف الاجنبي، دار المعارف، مصر، 2004
- 12 - محاسن عثمان محمد نور: اثر التغيير في الناتج المحلي الاجمالي علي سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 - 2018م، ورقة علمية منشورة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 22 السنة 2020م.
- 13 - سهام احمد دفع الله بابكر: محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م.
- 14 - عبيد الله محبوب عبيد الله: قياس تاثير تقلبات سعر الصرف علي اداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، ورقة عمل، الابحاث الاقتصادية، اكتوبر 2013م.
- 15 - هيثم ضيف الله ابكر: نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- 16 - محمد عبدالله محمد احمد، أثر الإنفاق الحكومي علي سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000-2022، مجلة جامعة النيل الأبيض الدراسات والبحوث، العدد، 24، سبتمبر 2024، ISSN : 1858 - 6643 , sd.edu.wnu@Journal & sd.edu.wnu